

Distr.: Limited  
13 April 2011  
Arabic  
Original: English

## المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية  
الدورة العشرون  
فيينا، ١١-١٥ نيسان/أبريل ٢٠١١

### مشروع التقرير

المقرر: إيراسمو لارا كابريرا (المكسيك)

إضافة

### مسائل الإدارة الاستراتيجية والميزانية والشؤون الإدارية

- ١ - نظرت لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية، في جلساتها الأولى والثانية والخامسة المعقودة في ١١ و ١٣ نيسان/أبريل ٢٠١١ في البند ٣ من جدول الأعمال ونصه كالتالي:  
"مسائل الإدارة الاستراتيجية والميزانية والشؤون الإدارية:  
(أ) عمل الفريق العامل المعني بتحسين حوكمة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ووضع الماني؛  
(ب) التوجيهات المتعلقة بمسائل السياسة العامة والميزانية لبرنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية."  
٢ - وكان معروضا على اللجنة، للنظر في البند ٣ من جدول الأعمال، ما يلي:  
(أ) تقرير المدير التنفيذي عن أنشطة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (E/CN.7/2011/3-E/CN.15/2011/3)؛



(ب) تقرير المدير التنفيذي عن دعم إعداد وتنفيذ البرامج الإقليمية لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (E/CN.7/2011/6-E/CN.15/2011/6)؛

(ج) مذكرة من الأمانة عن أعمال الفريق العامل الحكومي الدولي الدائم المفتوح العضوية المعني بتحسين حوكمة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ووضعها المالي (E/CN.7/2011/9-E/CN.15/2011/9)؛

(د) تقرير المدير التنفيذي عن تنفيذ الميزانية المدمجة لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ (E/CN.7/2011/11-E/CN.15/2011/11).

٣- وألقى المدير التنفيذي كلمة استهلاكية. وألقى أيضا ممثل عن الأمانة كلمة. وألقى كلمات ممثلو الولايات المتحدة والأرجنتين وكندا واليابان وشيلي وإيران (جمهورية-الإسلامية) والصين والمملكة المتحدة والمكسيك والبرازيل وألمانيا. كما ألقى كلمات المراقبون عن كل من إندونيسيا ولبنان (باسم مجموعة الـ٧٧ والصين) والسويد وغواتيمالا والنرويج وإسرائيل وفرنسا وإسبانيا. وألقى المراقب عن فلسطين كلمة. وألقى الرئيس كلمة ختامية.

## ألف- المداولات

٤- اعتُبر تحوّل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (المكتب) من أتباع نهج قائم على المشاريع إلى نهج برنامجي متكامل تطوّرًا إيجابيًا يمكن أن يساهم في تحسين الوضع المالي للمكتب. ورُئي أنّ النهج البرنامجي أداة تكفل للبلدان المعنية أن تملك زمام برامجها من خلال إجراء مشاورات مستفضية أثناء مرحلة إعداد هذه البرامج وتنفيذها.

٥- وشُدّد على حاجة المكتب إلى تأمين موارد مستقرة وكافية يمكن التنبؤ بها من خلال توسيع قاعدة المانحين وزيادة الميزانية العادية وزيادة حصة التمويل العام الغرض وتدير تمويل إضافي من خارج الميزانية والحصول على تبرعات مخصصة "ميسرة". كما دُعي إلى تكوين شراكات مع القطاع الخاص. واعتُبر أن احتمالات النجاح في تحقيق بعض هذه الخيارات أقل من غيرها، بالنظر إلى القيود المالية التي تعاني منها الأمم المتحدة والدول الأعضاء. وقيل إنّ التحديات التي تواجه ميزانية المكتب تعود أيضا إلى تزايد الولايات التي تسند لها إليه الدول الأعضاء دون توفير ما يناظرها من موارد مالية.

٦- وسلّم بأنّ الفريق العامل الحكومي الدولي الدائم المفتوح العضوية المعني بتحسين حوكمة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ووضعها المالي أداة قيّمة في تيسير سبل الحوار بين الدول الأعضاء وفيما بينها وبين الأمانة وخاصة فيما يتعلق بعدة مسائل منها

وضع وتنفيذ برامج المكتب المواضيعية والإقليمية. ولوحظ أن الفريق العامل بحاجة إلى التحول من طور المداولة إلى طور القدرة على إبداء توصيات تتخذ اللجنة إجراءات بشأنها؛ كما لوحظ أن النتائج المحققة في هذا الشأن أقل من أن توصف بأنها مرضية.

٧- وسلط الضوء على الحاجة إلى إشراك الدول الأعضاء ووحدة التقييم المستقل في وضع استراتيجية متوسطة الأجل للمكتب للفترة ٢٠١٢-٢٠١٥ لعرضها على اللجنة في دورتها المستأنفة في عام ٢٠١١.

٨- وفي معرض الإشارة إلى تقرير وحدة التفتيش المشتركة عن استعراض التنظيم والإدارة في مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة،<sup>(١)</sup> أُفيد بضرورة متابعة التوصيات الواردة في ذلك التقرير واتخاذ إجراءات بشأنها من جانب دوائر مختلفة من بينها الفريق العامل الحكومي الدولي المفتوح العضوية المعني بتحسين حوكمة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ووضع المالى، وذلك لكي تنظر اللجنة فيها في دورتها المستأنفة في عام ٢٠١١. وأشار أيضا إلى مسألة التوازن بين الجنسين والتنوع الجغرافي في توظيف العاملين.

٩- ورداً على الملاحظات التي ساقها المدير التنفيذي، رئي أن من الضروري أن يكون المكتب هيئة معيارية وتحليلية على السواء، وأن يكون هيئة توفر المساعدة التقنية للدول الأعضاء خاصة فيما يتعلق بتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد إلى جانب المضي في وضع المعايير والقواعد. وقيل إن تطوير المعارف المعيارية والتحليلية يوفر الأساس لتقديم المساعدة التقنية. وأشار البعض إلى أن أعمال التعاون التقني التي ينهض بها المكتب يمكن أن تسوّغ تحويله إلى وكالة متخصصة وكذلك ترشيد نظامه المالى؛ إلا أن آخرين وجدوا أن هذه الفكرة سابقة لأوانها. وأبدى ترحيب عام باقتراح تنظيم اجتماعات غير رسمية بين الوفود المتشابهة في الفكر أو غير ذلك من وسائل تبادل الأفكار والاقتراحات في أجواء غير رسمية.

١٠- ونوقش أيضا دور اللجنة باعتبارها الهيئة الإدارية للمكتب فيما يتعلق بمسائل الميزانية والإدارة والشؤون الإدارية، وما إذا كان هذا هو الدور الذي يليق بلجنة فنية أن تؤدبه حيث أشير إلى أن وظائفها هي وظائف معيارية في المقام الأول وينبغي أن تظل كذلك. ونوقش أيضا الدور المماثل الذي ينهض به مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية ومؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وتنهض

به مؤتمرات الجريمة. وقيل إن كل هذه الجهات تعمل كهيئات إدارية تسند للمكتب ولايات متزايدة دون توفير الموارد اللازمة للنهوض بها وإن تعليماتها يمكن أن تكون متضاربة أحيانا.

١١- ولم يُعتبر دمج اللجنتين أمرا ممكنا عمليا بالنظر إلى اختلاف جمهوريهما. ورئي أن من الممكن النظر في اقتراح عقد دورات مستأنفة مشتركة للنظر في مسائل الميزانية والإدارة والشؤون الإدارية، الذي طرح في تقرير وحدة التفتيش المشتركة، وذلك لفترة تجريبية.

١٢- وفيما يتعلق بالخيارات المقترحة لتحسين أساليب عمل اللجنة، شُدِّد على أهمية تقديم مشاريع القرارات والمقررات في موعد لا يقل عن شهر واحد قبل انعقاد كل دورة من دورات اللجنة، وقُدِّمت أفكار في هذا الشأن. وقيل إنَّ من شأن الوفاء بهذا الموعد النهائي أن ييسر أعمال التحضير من جانب الدول الأعضاء وأعمال اللجنة. كما أُبدي ترحيب عام بفكرة عقد دورة للجنة تستغرق يوما واحدا من أجل تقديم مشاريع المقترحات، يعقبها انقطاع لمدة أسبوعين لإتاحة الوقت لوفود الدول الأعضاء للتشاور مع عواصمها والنظر في الجوانب الجوهرية للنصوص، ورئي أن هذه الفكرة تستحق مزيدا من النقاش.

١٣- وأشير بوجه عام إلى أن المساحة الزمنية بين دورة لجنة المخدرات ودورة لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية ينبغي أن تكون أطول مما هو عليه الحال في عام ٢٠١١. ورئي أيضا أنه ينبغي النظر في إمكانية أن تعقد كل لجنة منهما دورة كل عامين، بحيث تعقد دورة في كل عام بالتناوب بين اللجنتين.

١٤- واقترح ألا تجري اللجنة أي تغييرات في أساليب عملها دون النظر أولاً في التأثيرات المحتملة لهذا التغييرات على عملها. وأشير إلى أن التغييرات المقترحة في إعداد التقارير الخاصة بدورات اللجنة، ولا سيما بتقليل أو حذف ملخصات المداولات المواضيعية تحتاج إلى مزيد من البحث. ورئي أيضا أن من الممكن عرض عناصر التقرير، بما فيها المعلومات المالية، بطريقة مختلفة.

١٥- كما رُئي أن من الممكن تبسيط الوثائق المعروضة على اللجنة بإدراج مزيد من الإحالات المرجعية إلى وثائق أخرى، وهو أمر يتطلب المزيد من الدراسة.

## باء- الإجراء الذي اتخذته اللجنة

١٦- في الجلسة الخامسة، المعقودة في ١٣ نيسان/أبريل ٢٠١١، أقرَّت اللجنة مشروعَ مقرر (E/CN.15/2011/L.2) لكي يعتمده المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وكان مشروع المقرر مقدماً من السويد والولايات المتحدة الأمريكية بناء على توصية الفريق العامل

الحكومي الدولي الدائم المفتوح العضوية المعني بتحسين حوكمة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ووضع المالى عملاً بقرار لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية ٣/١٨ ومقرّر المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٥١/٢٠٠٩ (للاطلاع على النص، انظر [...] ). وقبل اعتماد مشروع المقرّر، تلا ممثل عن الأمانة بياناً عن الآثار المالية لاعتماده. كما أدلى ممثل الولايات المتحدة بكلمة قبل اعتماده أشار فيها إلى أن مقدمي مشروع المقرّر E/CN.15/2011/L.2 ومشروع القرار E/CN.15/2011/L.3 (انظر الفقرة ١٧ أدناه) كانا يؤثّران إرسال هاتين الوثيقتين أولاً إلى اللجنة الجامعة لتتّظر فيهما، وأوضح أنه على الرغم من عدم وجود أي اعتراض على الإجراء الذي اتبع، فلا ينبغي أن يعتبر هذا تأسيساً لسابقة.

١٧- وفي الجلسة نفسها، اعتمدت اللجنة مشروع قرار (E/CN.15/2011/L.3) مقدّماً من السويد والولايات المتحدة (للاطلاع على النص، انظر [...] ). وقبل اعتماد مشروع القرار، تلا ممثل عن الأمانة بياناً عن الآثار المالية لاعتماده (للاطلاع على النص، انظر E/CN.7/2011/CRP.5). وعقب اعتماد القرار، ألفت ممثلة المملكة المتحدة كلمة أشارت فيها إلى أن حكومتها تفسر مفهوم "جزء كاف من ميزانية الأمم المتحدة العادية" الوارد في الفقرة ١٢ من منطوق القرار باعتباره متّسقاً مع الحاجة إلى مزيد من التبسيط والترشيد داخل الأمانة وسائر كيانات الأمم المتحدة.

١٨- وفي الجلسة نفسها، اعتمدت اللجنة مشروع قرار معنوناً "تنفيذ ميزانية صندوق الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١" (E/CN.7/2011/11-11) (للاطلاع على النص، انظر [...] ).